الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الأحد 25 من شعبان 1438 هـ/ 21 من مايو 2017 – السنة الحادية عشرة – العدد 2943

الوسط

Sunday 21th May 2017 - 11 th year - Issue No.2943

«محطة الزور» تفوز بجائزتي «المشروع الضخم للعام» و«مشروع العام في مجال الطاقة»

11

34.888 مليار دينار قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة للمقيمين

«الشال»: ارتفاع رصيد أدوات الدين العام بما قيمته 550 مليون دينار

اصدرت شركة الشال للاستشارات الاقتصادية امس السبت التقرير الأسبوعي لها وجاء فيه: أن متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام، لمدة سنة بلغ 1.750%، ولمدة سنتين 2.125%، ولمدة 3 سنوات 2.500%، ولمدة 5 سنوات 3.000%، ولمدة 7 سنوات 3.375%، ولمدة 10 سنوات 3.875%. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي أدوات الدين العام (منذ أغسطس 2016).

أدوات الدين

وذكر التقرير إحصاءات مالية ونقدية خلال مارس 2017 مشيرا إلى أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016)، قد ارتفع بما قيمته 550 مليون دينار، ليصبح 3.817 مليار دينار، في نهاية مارس 2017، أي ما نسبته نحو 11.4% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي المقدر لعام 2016 بنحو 33.5 مليار دينار.

ولفت إلى نشرة بنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية في نهاية مارس 2017، قد بلغ نحو 34.888 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 56.3% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 580.2 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1.7%، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2016. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 14.634 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 42%، من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 14.438 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2016)، وبنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1.4%. وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 10.306 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 70.4% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب شراء الأسهم ضمنها نحو 2.872 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 19.6% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.136 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 7.812 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 22.4% من الإجمالي، (نحو 7.759 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2016)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الإئتمانية تمويلات شخصية وعقارية، ولقطاع التجارة نحو 3.250 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 9.3%، (نحو 3.147 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2016)، ولقطاع المقاولات نحو 2.112 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 6.1% (نحو 2.093 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2016)، ولقطاع الصناعة نحو 1.790 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 5.1% (نحو 1.889 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2016)، ولقطاع المؤسسات المالية –غير البنوك– نحو 1.354 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 3.9%، (نحو 1.483 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2016).

إجمالي الودائع

وتشير النشرة، أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 41.944 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 67.7% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 1.132 مليار دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2016، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 2.8%. ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملاً المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية –لا يشمل الحكومة– نحو 35.058 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 83.6%، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي، منها، نحو 32.209 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 91.9%، وما يعادل نحو 2.849 مليار دينار كويتي بالعملات الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، أيضاً.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، مقارنة بنهاية ديسمبر 2016، فتذكر النشرة، أنه قد واصل ارتفاعه على أسعار الفائدة بالعملتين، ومازال الفرق في متوسط أسعار الفائدة، على ودائع العملاء لأجل، لصالح الدينار الكويتي، في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0.572 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.648 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.672 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.571 نقطة، لودائع 12 شهراً. بينما كان ذلك الفرق، في نهاية ديسمبر 2016، نحو 0.538 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.576 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.599 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.487 نقطة، لودائع 12 شهرا. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي في مارس 2017، مقابل الدولار الأمريكي، نحو 305.152 فلساً كويتياً، لكل دولار أمريكي، بارتفاع طفيف جداً بلغ نحو 0.12%، مقارنة بالمتوسط الشهري لديسمبر 2016، عندما بلغ نحو 305.510 فلساً كويتياً، لكل دولار أمريكي.

سوق العقار

وتطرق إلى آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل –إدارة التسجيل العقاري والتوثيق– والتي تشير إلى انخفاض كبير في سيولة سوق العقار، خلال أبريل 2017، مقارنة بسيولة مارس 2017. حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 150 مليون دينار، وهي قيمة أدنى بما نسبته –50.7% عن مثيلتها في مارس 2017، البالغة نحو 304.5 مليون دينار كويتي، وانخفضت أيضاً بما نسبته –29.9% مقارنه مع أبريل 2016.

وتوزعت تداولات أبريل 2017 ما بين نحو 142.5 مليون دينار كويتي، عقوداً، ونحو 7.5 مليون دينار كويتي، وكالات. في حين بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 384 صفقة، توزعت ما بين 366 عقوداً و18 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدي أعلى نسبة من عدد الصفقات العقارية والبالغة 128 صفقة وممثلة بنحو 33.4% من الإجمالي، تليها محافظة مبارك الكبير بـ65 صفقة وتمثل نحو 16.8%، في حين حصلت محافظة الفروانية على أدنى عدد تداول بـ39 صفقة ممثلة بنحو 10.1%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 92.6 مليون دينار كويتي منخفضة بنحو –56.3% مقارنة مع مارس 2017، عندما بلغت نحو 211.9 مليون دينار كويتي، وتمثل ما نسبته 61.7% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 69.6% في مارس 2017. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهراً نحو 95.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته –3.2% مقارنة بالمعدل. وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 318 صفقة في أبريل 2017 مقارنة بـ528 صفقة في مارس 2017، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 291.4 ألف دينار كويتي. ذلك التذبذب الكبير في سيولة نشاط السكن الخاص، ربما يدعم عامل الارتباط بينه وبين نشاط البورصة، إذ نشط مع نشاطها في الربع الأول من العام الجاري، وانحسرت سيولته مع خفوت نشاطها.

وانخفضت، قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري إلى نحو 44.1 مليون دينار كويتي أي بانخفاض بنحو –39.2% مقارنة مع مارس 2017، حين بلغت نحو 72.6 مليون دينار كويتي، بينما ارتفعت نسبته من جملة السيولة إلى نحو 29.4% مقارنة بما نسبته 23.8% في مارس 2017. وبلغ معدل قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 61.4 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته –28.1% مقارنة بمعدل 12 شهراً. وانخفض عدد صفقاته إلى 63 صفقة مقارنة بـ81 صفقة في مارس 2017، وبذلك بلغ معدل الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 706.3 ألف دينار كويتي.

كما انخفضت، قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 13.3 مليون دينار كويتي أي انخفاض بنحو –33.8% مقارنة مع مارس 2017، حين بلغت نحو 20 مليون دينار كويتي. بينما ارتفعت نسبته من جملة قيمة التداولات العقارية إلى نحو 8.8% مقارنة بما نسبته 6.6% في مارس 2017. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 38 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته –65.1% مقارنة بمتوسط 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 3 صفقات مقارنة بـ5 صفقات في شهر مارس 2017، وبذلك بلغ معدل الصفقة الواحدة للنشاط التجاري نحو 4.24 مليون دينار كويتي.

وعند مقارنة تداولات أبريل 2017 بمثيلتها، للشهر نفسه، من السنة الفائتة (أبريل 2016)، نلاحظ انخفاضاً، في سيولة السوق العقاري، إذ انخفضت قيمة تلك التداولات، من نحو 213.9 مليون دينار كويتي إلى نحو 150 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته –29.9%. وشمل الانخفاض كل من نشاط التجاري، بنسبة –78.1%، ونشاط السكن الاستثماري بنسبة –49.2%، بينما ارتفعت سيولة نشاط السكن الخاص، إلى نحو 92.6 مليون دينار كويتي في أبريل 2017، بعد أن كانت نحو 65.4 مليون دينار كويتي في أبريل 2016، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 41.5%.

أرباح الشركات

وناقش التقرير أرباح الشركات المدرجة التي أعلنت حتى 18/05/2017، نتائج أعمالها عن الربع الأول والتي بلغت 157 شركة، أو نحو 88.7% من عدد الشركات المدرجة البالغ 177 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات المشطوبة والموقوفة عن التداول، وتلك التي تختلف سنتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 540.5 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 18% عن مستوى أرباح الربع الأول من عام 2016 البالغة 458.1 مليون دينار كويتي. ولكنها حققت تحسن كبير وبنحو 52.7%، مقارنة بمستوى أرباح الربع الرابع من عام 2016، لنفس العينة، حينها حققت تلك الشركات نحو 354 مليون دينار كويتي فقط. وحقق 11 قطاعا، من أصل 12 قطاعاً نشطاً، ارتفاعاً في مستوى ربحيته، عند مقارنة أدائها مع أداء الربع الرابع من عام 2016، أفضلها قطاع الخدمات المالية، الذي زاد أرباحه من نحو 32.2 مليون دينار كويتي، إلى نحو 70.8 مليون دينار كويتي، ربما بسبب نشاط البورصة في الربع الأول. ثانيها قطاع العقار، الذي زاد أرباحه من نحو 3.7 مليون دينار كويتي إلى نحو 39.9 مليون دينار كويتي، ويليه في الارتفاع قطاع الخدمات الاستهلاكية، الذي حول خسارته البالغة نحو 18.8 مليون دينار كويتي إلى أرباح بلغت نحو 9.1 مليون دينار كويتي. بينما تراجعت أرباح قطاع الرعاية الصحية من نحو 6.6 مليون دينار كويتي إلى نحو 3.9 مليون دينار كويتي.

وتشير نتائج الربع الأول من العام الجاري إلى تحسن أداء 97 شركة من ضمنها زادت 78 شركة مستوى أرباحها، وخفضت 19 شركات مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي إن 61.8% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. وحققت 60 شركة هبوطاً في مستوى أدائها، 29 شركة ضمنها انخفض مستوى أرباحها، بينما 31 شركة انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت عشر شركات قيادية أرباح بنحو 301.2 مليون دينار كويتي، أو نحو 55.7% من إجمالي الأرباح المطلقة، وتصدرها "بنك الكويت الوطني" بنحو 85.4 مليون دينار كويتي، وجاء "البنك الأهلي المتحد" –البحرين– في المرتبة الثانية بنحو 48.6 مليون دينار كويتي، و"بيت التمويل الكويتي" في المرتبة الثالثة بنحو 38.6 مليون دينار كويتي، واحتلت شركة "زين" المرتبة الرابعة بنحو 38.2 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 6.7 مليون دينار كويتي، وضمنها حققت شركة "منشآت للمشاريع العقارية" أعلى مستوى مطلق خسائر بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، وتلتها شركة "طيران الجزيرة" بنحو 947.7 ألف دينار كويتي.

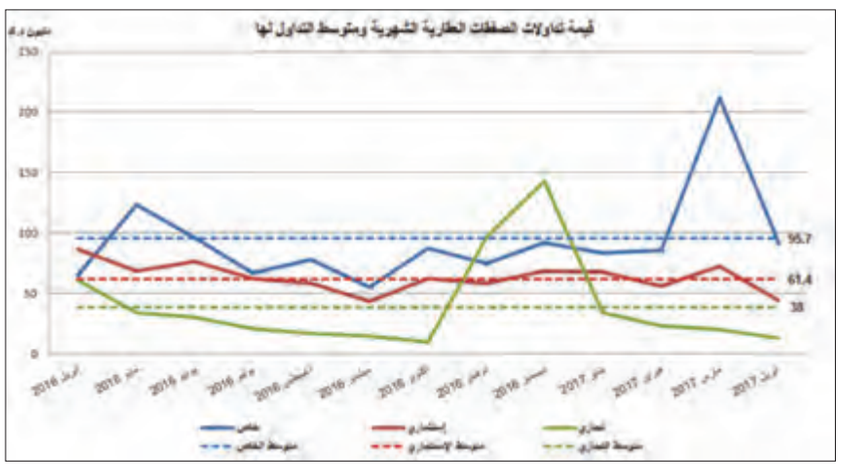

قيمة الصفقات العقارية الشهرية

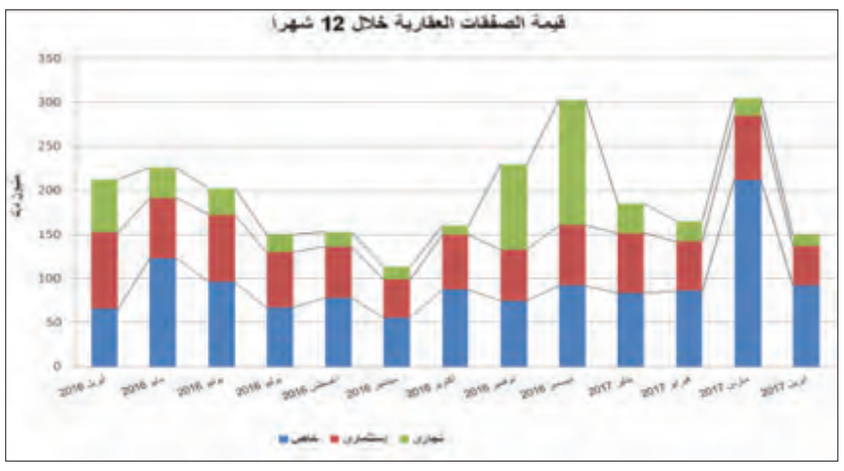

قيمة الصفقات العقارية خلال 12 شهر

- انخفاض كبير في سيولة سوق العقار لتبلغ 150 مليون دينار
- 157 شركة مدرجة أعلنت عن نتائجها المالية حتى 18 الجاري
- الفرق في متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء كان لصالح الدينار
- موجودات البنوك المحلية ارتفعت نحو 580.2 مليون دينار

الارتفاع التدريجي لأسعار النفط حسن معنويات المتداولين

«بيان»: 145 مليون دينار مكاسب سوقية

قال التقرير الصادر عن شركة بيان للاستثمار أنه بعد عدة أسابيع من التراجع والأداء الباهت، تمكنت بورصة الكويت من العودة إلى تحقيق المكاسب مرة أخرى واستطاعت مؤشراتها الثلاثة أن تنهي تداولات الأسبوع المنقضي في المنطقة الخضراء، حيث جاء ذلك في ظل التداولات المضاربية وعمليات الشراء التي تم تنفيذها على الكثير من الأسهم، لاسيما أسهم الشركات التي أعلنت عن أرباح فصلية إيجابية. كما أدى الارتفاع التدريجي لأسعار النفط إلى تحسن معنويات المتداولين في السوق ودفعهم إلى الاتجاه نحو الشراء، الأمر الذي دفع مؤشرات البورصة الثلاثة إلى الارتفاع وتعويض جزء من خسائرها السابقة، في ظل ارتفاع جيد لنشاط التداول بالمقارنة مع تداولات الأسبوع قبل الماضي، حيث ارتفع إجمالي السيولة النقدية خلال الأسبوع المنقضي بنسبة 12.47% ليصل إلى 85.88 مليون دينار كويتي، في حين نما عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع بنسبة بلغت 26.69% ليبلغ 956.13 مليون سهم.

بورصة الكويت

هذا وقد أعلنت بورصة الكويت عن نقل إدراج أسهم 11 شركة من السوق الرسمي إلى السوق الموازي خلال الأسبوع الماضي نتيجة عدم حصول هذه الشركات على موافقة هيئة أسواق المال لرفع رأسمالها، وذلك تطبيقاً لقرار الهيئة رقم 69 لسنة 2017 بشأن التزام الشركات المدرجة بالبند 41 من الملحق رقم (3) من الأحكام الانتقالية للقرار رقم (72) لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010. وسجلت بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مكاسب سوقية بما يزيد عن 145 مليون دينار كويتي، حيث وصلت القيمة الرأسمالية لإجمالي الأسهم المدرجة في السوق الرسمي إلى 26.74 مليار دينار كويتي، بنمو نسبته 0.55% عن قيمتها في الأسبوع قبل السابق، حيث بلغت آنذاك 26.59 مليار دينار كويتي. أما على الصعيد السنوي، فقد ارتفعت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية لتصل إلى 5.24% مقارنة مع قيمتها في نهاية العام الماضي التي بلغت 25.41 مليار دينار كويتي. (ملاحظة: ساهم قرار هيئة أسواق المال رقم (69) لسنة 2017 بشأن نقل إدراج (11 شركة) من السوق الرسمي إلى السوق الموازي خلال الأسبوع المنقضي في انخفاض القيمة الرأسمالية للبورصة بحوالي 82.06 مليون دينار كويتي وهو إجمالي القيمة السوقية لتلك الشركات).

المهلة القانونية

وشهد الأسبوع الماضي انتهاء المهلة القانونية للإعلان عن نتائج الشركات المدرجة لفترة الربع الأول من العام المالي 2016، وقد أعلنت البورصة عن إيقاف بعض الشركات عن التداول لعدم تقدمها ببياناتها المالية للفترة المذكورة قبل انتهاء هذه المهلة؛ ومع نهاية الأسبوع وصل عدد الشركات التي أعلنت عن نتائج الربع الأول من العام الجاري إلى 151 شركة من أصل 166 شركة مدرجة في السوق الرسمي، (بعد نقل عدد 11 شركة إلى السوق الموازي خلال الأسبوع)، بما فيها الشركات ذات السنة المالية المختلفة. وقد حققت الشركات المعلنة ما يقرب من 540.44 مليون دينار كويتي أرباحاً صافية، بارتفاع نسبته 17.90% عن أرباح نفس الشركات لذات الفترة من العام 2016، حيث بلغت 458.38 مليون دينار كويتي. وعلى صعيد قطاعات السوق، وبحسب ما تم الإعلان عنه من نتائج، فقد شغل قطاع البنوك المركز الأول لجهة حجم الأرباح المحققة مقارنة بباقي القطاعات، حيث بلغ إجمالي ما حققه القطاع 244.79 مليون دينار كويتي تقريباً أي بنسبة بلغت 45.32% من إجمالي السوق، وجاء ثانياً قطاع الخدمات المالية بـ70.88 مليون دينار كويتي تقريباً أي ما نسبته 13.12%، ثم قطاع الصناعية في المركز الثالث بإجمالي ربح بلغ 65.10 مليون دينار كويتي تقريباً أي بنسبة بلغت 12.05%، فيما كان قطاع التكنولوجيا الأقل تحقيقاً للأرباح مقارنة بباقي قطاعات السوق، حيث وصل إجمالي الأرباح التي حققتها شركاته إلى 905.50 ألف دينار كويتي تقريباً، أي ما نسبته 0.17% تقريباً من إجمالي أرباح جميع الشركات المدرجة في السوق الرسمي.

اداء مؤشرات السوق

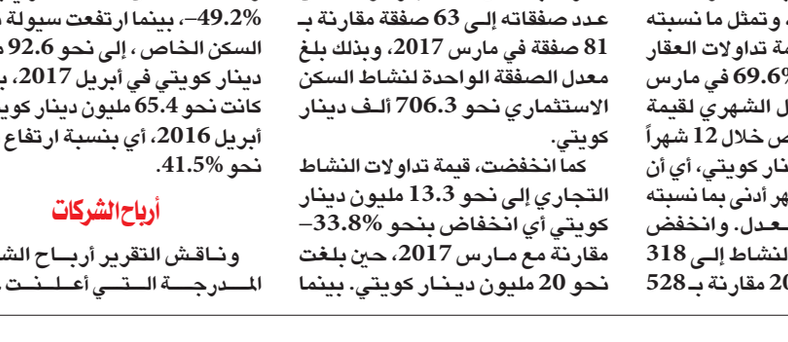

نشاط التداول الأسبوعي

- المؤشرات أنهت الأسبوع المنقضي خضراء في ظل التداولات المضاربية
- البورصة أعلنت نقل إدراج أسهم 11 شركة من السوق الرسمي إلى الموازي